LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

بيان شفوي

الجلسة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل – ليبيا

ألقاه: علي عمر، مدير منظمة رصد الجرائم في ليبيا
جنيف، 26 أغسطس 2025

شكرًا لك، السيد الرئيس.

أتحدث باسم منظمة رصد الجرائم في ليبيا، وهي منظمة يقودها ناجون وتعمل في جميع أنحاء ليبيا على رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أنماط الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وغيرها من الجرائم الدولية، مع دعم الضحايا والدعوة إلى المحاسبة والعدالة.

منذ آخر استعراض دوري شامل في عام 2020، انهار وضع حقوق الإنسان في ليبيا بشكل خطير. السلطات المنقسمة في الشرق والغرب والجماعات المسلحة التابعة لها ما زالت ترتكب انتهاكات جسيمة في ظل إفلات كامل من العقاب. وعلى الرغم من قبولها 181 توصية، فشلت السلطات الليبية في الوفاء بالتزامات رئيسية، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير والفضاء المدني.

سأركز على مجالين مهمين:

أولًا: الممارسات المستمرة والمتجذرة للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والتي ما زالت منهجية في جميع أنحاء ليبيا.
ومن الجهات الأمنية والجماعات المسلحة المنخرطة في هذه الممارسات جهاز الأمن الداخلي، وقوة الردع، واللواء طارق بن زياد. وتتبع هذه الجهات حكومة الوحدة الوطنية في الغرب والسلطات في الشرق، بما في ذلك القوات المسلحة العربية الليبية تحت القيادة العامة. ولا تزال هذه الجهات تحتجز الأفراد دون أي إجراءات قانونية، مستهدفة بشكل منهجي النشطاء والصحفيين وغيرهم ممن يعبرون عن آراء معارضة أو مستقلة.

وثّقت *رصد* أكثر من 290 حالة اعتقال تعسفي بين عامي 2022 و2024، كان أكثر من نصفها حالات اختفاء قسري، وشملت أطفالًا ونساءً وكبار سن. كثيرون منهم حُرموا من التواصل مع العالم الخارجي ومنعوا من الحصول على محامٍ ولم يُعرضوا على القضاء مطلقًا. وما زالت هذه الأنماط مستمرة. ففي الفترة ما بين مارس ويونيو 2025 وحدها، وثّقت *رصد* ما لا يقل عن 50 حالة اعتقال تعسفي، انتهى أكثر من نصفها بالاختفاء القسري. تعكس هذه الحالات نمطًا واضحًا من الانتهاكات الممنهجة وغيابًا تامًا للرقابة القضائية.

ندعو الدول إلى أن توصي ليبيا بما يلي:

- الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين دون أساس قانوني.
- ضمان الرقابة القضائية على جميع ممارسات الاحتجاز وكفالة الوصول إلى المساعدة القانونية.

ثانيًا: قمع المجتمع المدني وحرية التعبير.

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنشطاء في المجتمع المدني للقمع والمضايقة والمحاكمات الجائرة وتطبيق قوانين قمعية. فالقوات التابعة للدولة تنتزع الاعترافات تحت وطأة التعذيب، وتحاكم المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وتبث الاعترافات القسرية لتشويه سمعة الآخرين وتخويفهم.

التشريعات القمعية، بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب، وقانون القضاء العسكري، وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، تحتوي على أحكام فضفاضة وواسعة تُستخدم لإسكات الأصوات المعارضة. وعلى الرغم من التعهدات المقدمة في الدورة السابقة، تواصل السلطات الليبية تصعيد قمعها.

في الأشهر الأخيرة، أُغلقت عدة منظمات دولية غير حكومية تدعم المهاجرين، حيث أُغلقت 13 مكتبًا وتعرض عدد من موظفيها للاستجواب أو الاحتجاز. كما واجه نشطاء المجتمع المدني تهديدات وحملات تشويه علنية، ما أجبر بعضهم على تعليق أنشطتهم أو مغادرة البلاد.

نوصي بأن تقوم ليبيا بما يلي:

- الإلغاء العاجل لجميع القوانين المستخدمة في تجريم حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات.
- إنهاء استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين.
- حماية المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من المضايقات والاحتجاز وأعمال الانتقام.

في الختام، فإن فشل ليبيا المستمر في تنفيذ التزاماتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل يبرز الحاجة إلى اتباع نهج جديد. ندعو الدول إلى تجاوز الخطابات واتخاذ خطوات جريئة ومنسقة لتحقيق العدالة، وإنهاء الإفلات من العقاب، وحماية الفئات الأكثر عرضة للخطر. ومع انتهاء ولاية بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة وعدم وجود آلية بديلة، فإن إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة لم يعد مجرد ضرورة، بل هو مطلب طال انتظاره.

هذه الخطوات أساسية ليس فقط لضمان الرقابة، بل أيضًا لإرسال رسالة واضحة بأن الانتهاكات الممنهجة لن تُقابل بالصمت، ولإعادة الأمل للضحايا وأسرهم.

شكرًا لكم.